محضر الجلسة رقم 302

التاريخ: الاثنين 7 جمادى الأولى 1448هـ (19 أكتوبر 2026م).
الرئاسة: السيد أحمد تويزي، رئيس مجلس النواب؛
والسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيدة رئيسة الحكومة.

السيد أحمد تويزي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيدة رئيسة الحكومة المحترمة،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، نعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والمستشارين، تخصص لتقديم البرنامج الحكومي.

الكلمة للسيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أجدد، في البداية، أسمى عبارات الشكر والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على الثقة المولوية السامية بتعييني رئيسة للحكومة، وهو تشريف يجسد ما يخص به جلالته المرأة المغربية من تقدير.

وباسمي ونيابة عن نساء المغرب، أعبر عن اعتزازنا بهذه الثقة، وعن العزم على تحمل أمانتها، خدمة لبلادنا ومصالحها العليا.

حقيقة، كنت ملتزمة مع راسي ما غاديش نخرج من النص، لأن هاذ النص بنيناه مع أحزاب الأغلبية، ولكن كنغتنم هاذ الفرصة من هاذ المنبر باش نهني ونحيي جميع نساء المملكة.

كانت هذه المرأة في البيت تتربي اولادها ولا كانت طبيبة ولا فينا كانت، تساهم في بناء هذا الوطن، ولكن بغيت تحية خاصة للمرأة المنتخبة، المرأة المناضلة، البرلمانية المنتخبة في الجماعات المحلية، في النقابات، في الغرف، أنا اللي عرفت أشنو هو المسار، ويمكن من أصعب المسارات هو المسار السياسي للمرأة، فلذلك تحياتي.

ويشرفني أن أعرض أمام مجلسيكم الموقرين، طبقا للفصل 88 من الدستور، البرنامج الذي تلتزم الحكومة بتنفيذه خلال الولاية 2026-2031.

وهو تعاقد سياسي ومؤسساتي يستند إلى الثقة الملكية السامية وإلى الإرادة التي عبر عنها المواطنات والمواطنين في انتخابات 23 شتنبر 2026، وتقاس مسؤوليته بالنتائج المحققة في حياتهم اليومية.

فنحن ندرك حجم المسؤولية ودقة المواعيد المقبلة، ونلتزم بالإنصات، وبقول الحقيقة، وبشأن الإمكانات والإكراهات وبترجمة التعهدات إلى برامج قابلة للتنفيذ.

ونجاحنا في ذلك يرتبط بتعاوننا مع البرلمان، واحترام أدواره التشريعية والرقابية والتقييمية، وبحسن تدبير الزمن السياسي والتشريعي، أغلبية ومعارضة، كل من موقعه.

السيدات والسادة،

تمثل هذه الولاية محطة فاصلة في المسار الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك منذ 27 سنة، ويجمع بين استقرار الدولة، وتحديث المؤسسات، وتوسيع الحقوق، وانتظام الانتخابات، وتداول المسؤولية.

وقد كرس دستور 2011 الاختيار الديمقراطي، وربط تعيين رئيس الحكومة بنتائج الانتخابات، وأقر استقلال القضاء وعزز مكانة البرلمان وأقر المناصفة وكرس الحكامة والمشاركة المواطِنة وربط المسؤولية بالمحاسبة والتوازن والتعاون بين السلط.

وفتحت الجهوية المتقدمة أفقا واسعا للتنمية تنطلق من الجهات، وقد جعل هذا التراكم من المغرب نموذجا يجمع بين الاستقرار والإصلاح، تعتبر فيه الملكية الدستورية ضامنة لاستمرار الدولة ووحدتها، ويشكل الاختيار الشعبي أساس تشكيل الأغلبية وتحمل المسؤولية.

وفي امتداد هذا المسار، تندرج الانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر الماضي، التي أكدت نضج الممارسة الديمقراطية المغربية والاحتكام لصناديق الاقتراع.

وبهذه المناسبة، عبر المغاربة على تطلعاتهم إلى حماية قدرتهم الشرائية، وفتح آفاق للشباب، وتحسين المدرسة والمستشفى العموميين، وتقليص الفوارق المجالية، وتأمين حاجيات البلاد من الماء والطاقة والغذاء.

وستعمل الأغلبية على تحويل هذه الانتظارات إلى سياسات واضحة، في إطار التعاون والتوازن بين السلط، والانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين

والاجتماعيين والترابيين.

لقد حققت بلادنا إصلاحات ومشاريع كبرى، وعززت حضورها الإفريقي والدولي، وقدرتها على مواجهة الأزمات، لكن ثِمر التقدم لم تصل بالشكل نفسه إلى جميع الفئات والمجالات، وظل الشغل والقدرة الشرائية وجودة الخدمات والعدالة المجالية في صدارة الانتظارات.

لذلك، نريد الانتقال من توسيع التغطية الاجتماعية إلى جودة الخدمة، ومن حجم الاستثمار إلى مردوديته، ومن تعدد البرامج إلى تكاملها وآثارها.

فنحن نعتبر السنوات الخمس المقبلة فرصة للحفاظ على المكتسبات واستكمال الأوراش، وتصحيح الاختلالات، وتركيز موارد الدولة على أولويات يلمس المواطنون أثرها في عمله وعيشه وتعليم أبنائه وعلاجه وسكنه ومجاله الترابي.

كما تأتي هذه الولاية في سياق دولي أقل استقرارا وأكثر تنافسية، فالتوترات الجيوسياسية تعيد رسم طرق التجارة والطاقة، وسياسة الحمائية تعيد توطين سلاسل الإنتاج، والانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي يحدثون تغييرات في طبيعة المهن والقيمة المضافة، فيما يفرض تغيير المناخ ضغطا متزايدا على الماء والفلاحة والأمن الغذائي.

فما يتميز به المغرب، من قرب من الأسواق الأوروبية، وعمقه الإفريقي، وواجهته الأطلسية، واستقراره المؤسساتي، وبنياته الأساسية، وقاعدته الصناعية، كلها عوامل تؤهل لاستقطاب استثمارات جديدة وتوسيع صادراته والإدماج في القطاعات الصاعدة.

ومن هنا، فمهمة الحكومة إلى جانب مختلف الفاعلين، هي تحويل هذه الفرص إلى دافع حقيقي لمواصلة طموح المغرب كقوة اقتصادية صاعدة في التوازن والانسجام بين النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

السيدات والسادة،

يرتكز برنامجنا على ثوابت الأمة: الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، والوحدة الوطنية والترابية، والاختيار الديمقراطي، مع صيانة التعدد الثقافي واللغوي والحقوق والحريات وتكافؤ الفرص.

وتظل الصحراء المغربية في مقدمة قضايانا الوطنية، وفي امتداد ما شكل قرار مجلس الأمن رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025 من محطة مفصلية، ستواصل الحكومة الدفاع عن سيادة المملكة ووحدتها الترابية ومصالحها، وحشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، وتسريع تنمية الأقاليم الجنوبية بوصفها بوابة لعمقنا الإفريقي ومجالنا الأطلسي.

كما تتمسك الحكومة بموقف المملكة الثابت من القضية الفلسطينية والقدس الشريف، وبالتسوية السلمية القائمة على حل دولتين لتحقيق سلام عادل ودائم، تحت قيادة جلالة الملك أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس، وتشكل التوجيهات الملكية السامية المرجعية الأولى لعمل الحكومة، فقد دعا جلالة الملك أعزه الله في خطاب العرش لسنة 2026 إلى فتح دورة جديدة في المسار التنموي، تقوم على تحصين المكتسبات ومواصلة المشاريع والإصلاحات الكبرى.

كما جدد جلالته في افتتاح هذه الدورة رهانات المرحلة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية، ووضع الشباب في صدارة السياسات والارتقاء بالقطاع الخاص إلى فاعل استراتيجي وتسريع الأمن المائي والطاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصادي والرقمي والذكاء الاصطناعي، مع التفعيل الكامل للجهوية المتقدمة واللا تمركز الإداري.

وتسترشد بالنموذج التنموي الجديد وطموح مغرب 2035 القائم عن اقتصاد منتج، ورأسمال بشري مؤهل، وإدماج أوسع، وتنمية ترابية مستدامة، ودولة فعالة تحرر الطاقات وتحمي المصلحة العامة.

ونستند كذلك إلى تقييم التجارب السابقة، سنثبت مكاسب الحماية الاجتماعية والإصلاح الصحي والتعليم والاستثمار والدعم والسكن والماء والطاقة والبنيات الأساسية، ونصحح التعثرات في تحول الاستثمار إلى تشغيل وتحسين الخدمات والإنصاف.

كما يستند البرنامج إلى تقارب مرجعيات أحزاب الأغلبية ببرامجها والتزاماتها الانتخابية التي ستنفذها تدريجيا، وفق الواقعية التنفيذية واستدامة المالية العمومية.

السيدات والسادة،

ينتظم هذا البرنامج في سبع (7) أولويات متكاملة:

- ✓ توطيد دولة الحق والقانون؛
- ✓ ومحاربة الفساد والريع؛
- ✓ وصيانة الهوية وتماسك المجتمع؛
- ✓ وضمان العيش الكريم والدولة الاجتماعية؛
- ✓ وإدماج الشباب؛
- ✓ وتأمين السيادة الاستراتيجية والإشعاع الدولي؛
- ✓ وبناء اقتصاد قادر على تمويل هذا الطموح.

يجب التأكيد هنا على أنه إذا كانت قضايا الشباب تحظى بأولوية خاصة في هذا البرنامج، فإنها تظل خيطا ناظما مشتركا بين مختلف أولوياته، فهي حاضرة في المشاركة السياسية والمؤسساتية، وفي الاستراتيجية الوطنية المندمجة لفائدة الشباب، وفي جودة المدرسة العمومية والتوجيه والتكوين المهني، وفي تثبيت الفلاحين الشباب بالوسط القروي، وفي إدماج الشباب ضمن صفقات المشاريع الكبرى وأوراش كأس العالم 2030، وفي تكوين الشباب في مهن الرقمنة، وفي عودة الكفاءات وتقليص هجرة حاملي الشهادات العليا.

وستضع الحكومة استراتيجية وطنية مندمجة لفائدة الشباب، ترتكز على حكامة منسجمة وشاملة وتشاركية، وعلى تحسين الإطار المؤسساتي، بما

يضمن للشباب حقوقا واضحة ومواكبة وولوجا للفرص الاقتصادية.
(الله أكبر).

■ **أولا: توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات**

يقوم هذا البرنامج الحكومي في المقام الأول على قناعة سياسية جوهرية، مفادها أن تكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات وترسيخ الممارسة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والحريات، تشكل شرطا أساسيا لإعادة بناء الثقة في العمل العمومي وفي الحياة السياسية بشكل عام.

وسنعزز هذه الثقة من خلال الحضور المؤسساتي والتفاعل الإيجابي مع المقترحات البناءة للمعارضة، وتقوية المشاركة المواطنة.

ونظرا لكون العدالة حقا من الحقوق الأساسية، تلتزم الحكومة بالعمل على تقريب العدالة من المواطنين، عبر إطلاق برنامج للتحديث يشمل في الوقت نفسه الولوج العادل إلى القضاء، ويكفل الأمن القانوني.

كما تؤكد الحكومة التزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان، باعتبارها خيارا وطنيا ثابتا، من خلال القيام بإصلاحات تشريعية ومؤسساتية، ترصد الحصيلة الإيجابية لبلادنا، وتدعم وتيرة منجزاتها، عن طريق ترسيخ إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وتحقيق حكامة مؤسساتية دامجة ومنصفة، تضمن التمتع الفعلي بالحقوق والحريات، مع العمل على تقوية الترابط بين الدينامية الوطنية والدولية.

وستعمل الحكومة على مواصلة النهوض بأوضاع المرأة، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، وتمكينها اقتصاديا عبر الشغل اللائق، ودعم المبادرات والاستقلالية المالية، ومحاربة العنف ضد النساء، وضمان الحماية والمواكبة، وتوسيع مشاركتها في مراكز القرار، وتحسين ولوجها إلى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، لا سيما بالوسط القروي ولدى الفئات الهشة.

ووعيا منها بأهمية الجهوية المتقدمة، واعتبارها مرتكزا مؤسساتيا ضروريا للارتقاء بالحكامة الترابية ببلادنا، فإن الحكومة ستعمل على إحداث تحول نوعي في فلسفة تدبير الشأن الجهوي، عبر مواصلة تنزيل القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، خاصة فيما يتعلق بإعادة هندسة اختصاصات الجهة، وفق منطق الوضوح والنجاعة، وتحديث آليات تنفيذ المشاريع على المستوى الجهوي.

وموازيا مع ذلك، سيتم تقوية الموارد المالية للجهات وتعزيز استقلاليتها، عبر رفع حجم التحويلات المالية لفائدتها إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم، ابتداء من سنة 2027.

كما سنواصل تعميم عقود البرامج بين الدولة والجهات، وربطها بأهداف صريحة في التشغيل والاستثمار وتقليص الفوارق.

ولمواكبة ورش الجهوية المتقدمة وكسب رهان التنمية الترابية المندمجة، ستعمل الحكومة على تسريع التنفيذ الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله.

وفي نفس الإطار، سيشكل تنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، أحد المرتكزات الجوهرية لهذا البرنامج الحكومي، حيث تضعه الحكومة في صدارة أولوياتها، باعتبارها إطارا للسياسات العمومية المجالية خلال السنوات المقبلة، من أجل تعزيز أثرها الملموس في حياة المواطنات والمواطنين.

■ **ثانيا: محاربة الفساد والريع وتخليق الحياة السياسية والعامة**

إننا نؤمن أن المؤسسات لن تستعيد الثقة دون محاربة فعلية للفساد ولتضارب المصالح، وسنعمل على استكمال المنظومة الوطنية للنزاهة، خاصة بتجريم الإثراء غير المشروع، ومعاقبة تضارب المصالح طبقا للفصل 36 من الدستور، وتعزيز التصريح الإجباري بالممتلكات، وتجريم إفشاء المعلومات للحصول على امتيازات.

وكونوا على يقين بأن نضالي هاذ 18 السنة كان مبني على هاذ الشيء.

وسنطلق إصلاحا هيكليا لتنظيم الأسواق ومحاربة الاحتكار والوساطة الانتهازية بآلية مخصصة ووسائل ملائمة، بالتنسيق مع مجلس المنافسة، وسنضع آليات لفحص الصفقات العمومية والتحقيق في التواطؤ في طلبات العروض، مع جعل الطلبية العمومية رافعة للإنتاج والإدماج بإلزام أصحابها قانونيا، بتخصيص 30% من قيمة صفقاتهم للمقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية.

■ **ثالثا: صيانة الهوية والمواطنة وتماسك المجتمع**

تقوم هذه الولاية على حماية الهوية المغربية الجامعة، وترسيخ قيمة التضامن بين الفئات والأجيال والجهات، والحفاظ على الأسرة، باعتبارها أساس التوازن المجتمعي، وسنتابع تفعيل إصلاح مدونة الأسرة على ضوء توجيهات أمير المؤمنين، ونهج سياسة مندمجة للطفولة والشباب والمسنين، وضمان حماية النساء والأطفال وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

كما سنقوي المؤسسات الدستورية المعنية بالحقوق والمساواة والمناصفة، ونضع سياسة متكاملة لتمكين النساء والحد من التمييز، وسنعمل على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ونجدد الشراكة مع المجتمع المدني بتبسيط مساطر الترخيص للجمعيات، وتفعيل الحق في الحصول على المعلومة.

ولتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سنحدث صندوقا خاصا باعتماد 2 مليار درهما، ولجنة وزارية دائمة لدى رئيسة الحكومة لتتبع الإدماج في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام والتشوير العمومي، مع نشر مؤشرات التغطية في تقرير سنوي.

وسنحافظ على التراث ونوسع الولوج إلى الثقافة بإنصاف مجالي، ونعزز مساهمتها في التنمية والجاذبية السياحية والاستدامة، وسنضع سياسة دامجة لمغاربة العالم تضمن مشاركتهم المواطنة والتواصل الدائم معهم لاستجابة الحاجيات ديالهم.

■ **رابعا: ضمان العيش الكريم وتسريع الدولة الاجتماعية**

سنواجه ارتفاع كلفة المعيشة باستراتيجية تعزز دخل الأسر، وتضبط أسباب الغلاء، وتوسع الحماية الاجتماعية، وتضمن خدمات عمومية جيدة.

ولإعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة، سنضع خطط تموين للمنتجات الاستراتيجية، ونقرب المنتج من المستهلك عبر شركات جهوية ومنصات مهنية للتجميع والتسويق بدفتر تحملات موحد.

وسنصلح مسالك اللحوم والأسماك، ونضبط العلاقة بين التصدير وتموين السوق الوطني بقواعد معلنة ومستقرة.

وسنقر تعويضا اجتماعيا تلقائيا يعادل فاتورة الكهرباء الشهرية التي لا تتجاوز 100 درهم للمسكن الرئيسي للأسر المستحقة دون طلب ورقي أو تنقل إداري.

كما سنطلق إصلاحات تدريجية للضريبة على الدخل لرفع الدخل الصافي للأجراء وتشجيع التشغيل المصرح به.

وسنسرع الورش الملكي للحماية الاجتماعية، لتحقيق تغطية صحية شاملة وفعلية، وضمان استدامة التأمين الإجباري عن المرض، وسنعيد استهداف الدعم الاجتماعي على أساس الدخل الفعلي، ونرفع قيمته من 500 إلى 1000 درهم عند نهاية الولاية، مع تحويله إلى رفع الإدماج وتوسيع الاستفادة من تعويض عن فقدان الشغل.

كما تعتزم الحكومة، وفي إطار التشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، إطلاق إصلاح شامل لأنظمة التقاعد، فنحن واعون بأنه لا يمكن اختزال الإصلاح في تعديل سن التقاعد، أو مراجعة نسبة الاشتراك، أو طريقة احتساب المعاش، فالتحدي الحقيقي هو إعادة بناء منظومة متماسكة، توسيع الحماية لتشمل من لا معاش لهم، وتقريب الحقوق والواجبات بين الأنظمة، وتضمن كفاية المعاشات واستدامة تمويلها ضمن انتقال عادل يحفظ الحقوق والمكتسبات.

ومن هذا المنطلق، تجعل الحكومة من إصلاح التقاعد ورشا اجتماعيا وهيكليا متكاملا، يؤطره الحوار الاجتماعي، وتضبطه أهداف ومراحل للتنزيل بتمويلات محددة، وبما أن الحكومة مقتنعة بأن نجاعة نظام التقاعد لا تقاس فقط بالقدرة على أداء المعاش في موعده، بل بمدى كفاية هذا المعاش، فهي حريصة على ربط هذا الإصلاح الهيكلي، بتحسين ملموس لدخل المتقاعدين، من خلال الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3000 درهم شهريا في مختلف الأنظمة.

وستعمل الحكومة على تمكين الأرملة من معاش كامل يعادل 100% من المعاش الرئيسي للزوج المتوفى، بدل الاقتصار على 50% حاليا مع حفظ حقوق الأيتام وباقي ذوي الحقوق.

كما تضع الحكومة ضمن أولوياتها الانتقال بورش الحماية الاجتماعية من تعميم الحق من التغطية إلى ضمان الولوج الفعلي والعادل والمستمر إلى خدمات صحية ذات جودة.

وستعمل من هذا المنطلق على تغطية الخصاص الترابي في العرض الصحي، ومأسسة مسلك العلاج، وإصلاح استقبال المرضى ومصالح الاستعجالات، وتعميم خدمة المساعدة الطبية المستعجلة، وعلى إرساء منظومة معلوماتية صحية وطنية موحدة، وذلك بالموازاة مع استكمال الإصلاح المؤسساتي، والعناية بالوظيفة العمومية الصحية، وتعزيز الموارد البشرية.

كما يمثل الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، إحدى الأولويات الأساسية لهذه الحكومة، ذلك أن رهان المرحلة لا يقتصر في توسيع الولوج للتعليم بل في قدرة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين على الانخراط في تحول عميق ومندمج، من أجل تكوين جيل مؤهل ومبتكر، وقادر على التعايش مع التحولات الوطنية المتسارعة والتقلبات الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس، ستعمل الحكومة على الرفع من نسبة التلاميذ المتحكمين في التعلمات والكفايات الأساسية إلى 80% على الأقل في أفق سنة 2031، من خلال مواصلة تطوير وتعميم نموذج مؤسسات الريادة، وإعداد مرجع وطني ملزم للتعلمات والكفايات الأساسية، واعتماد تقييمات تشخيصية منتظمة، وتعزيز الدعم التربوي والمواكبة الفردية للتلميذ، مع توظيف الوسائل الرقمية لتتبع تطورات المكتسبات وتحسين جودة التعلمات.

كما يرتكز البرنامج الحكومي على تحقيق هدف صفر انقطاع على الدراسة في أفق سنة 2030 من خلال اعتماد مقاربة وطنية مندمجة، تقوم على الرصد المبكر للتلميذ المهدد بالانقطاع، والتتبع الفردي لمساراتهم وضمان توجيه كل تلميذ منقطع نحو حل بديل وملائم، سواء عبر إعادة الإدماج في التعليم أو الالتحاق بالتكوين المهني أو التكوين بالتدرج.

ولأن أسس الدولة الاجتماعية لا تكتمل دون ضمان ظروف العيش الكريم للمواطنات والمواطنين، تضع الحكومة خلال الفترة 2026-2031 سياسة متكاملة للسكن والتعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة، تقوم على الانتقال من منطق ترتكز أساسا على إنتاج الوحدات السكنية، إلى مقاربة تستهدف توفير سكن ملائم، وخفض كلفته على الأسرة وتحسين جودة الأحياء، وتقريب السكن من فرص الشغل والنقل والخدمات وتقليص الفوارق بين المجالات الترابية.

وستعتمد الحكومة إلى تنزيل هذه السياسة من خلال توجيه السياسة السكنية حسب حاجيات الأسر والمجالات، ومواصلة دعم التملك مع زيادة عرض السكن، دعم السكن يستمر، وإحداث عرض وطني للسكن المخصصة للكراء، وتطوير حلول سكنية لفائدة موظفي القطاعات التي تعرف صعوبة في الاستقطاب، كما تلتزم الحكومة باستكمال القضاء على السكن غير اللائق، إلى جانب وضع برنامج متكامل للسكن القروي والبناء الذاتي الآمن.

وفي هذا الإطار، ستضع الحكومة برنامجا للسكن القروي يستهدف

تأهيل أو بناء 100 ألف مسكن خلال هذه الولاية الحكومية، لا سيما في المراكز القروية الصاعدة، وسيمنح هذا البرنامج دعما مباشرا قيمته 40 ألف درهم للأسر المؤهلة في العالم القروي، إلى جانب مواكبة تقنية مجانية.

وستعمل الحكومة على مواكبة هذا البرنامج بإخراج قانون للتعمير بالوسط القروي يهدف أساسا - غادي نكمل خدمتي- تبسيط مساطر التعمير والبناء بالعالم القروي من خلال وثائق مرنة تغطي الدواوير، وتسوية وضعية المباني القائمة متى ثبتت سلامتها واحترامها لحقوق الغير.

■ **خامسا: إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق**

يوجد نحو 2.9 مليون شاب وشابة بين 15 و29 سنة خارج التعليم والتكوين والشغل، وتبلغ بطالة هاذ الفئة ما بين 15 و24 سنة 29.2%، وكيغادرو نحو 300 ألف تلاميذ الدراسة سنويا دون تأهيل، وهي أوضاع تستدعي سياسة مندمجة تواكب مسار الشباب إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، ستطلق الحكومة ابتداء من 2027 برنامجا وطنيا بمواكبة اجتماعية ترابية يتيح تكوين 100 ألف شاب سنويا حسب حاجيات المقاولات، وتمكين نحو 100 ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية، ورفع طاقة التكوين بالتدريج إلى ما بين 150 ألف و200 ألف مستفيد سنويا، وسنواكب 60 ألف مقاولة لضمان تطويرها واستمرارها بالاحتضان وتسهيل التمويل والضمان والولوج إلى الأسواق والصفقات العمومية.

كما سنتيح حركية قانونية باتفاقيات مع الدول التي تحتاج إلى بعض المهن، وسنفعل جواز الحركية المهنية لدعم من يجدون عمل خارج مناطق إقامتهم مع برنامج لمساكن الكراء بأسعار مناسبة.

■ **سادسا: تأمين السيادة الاستراتيجية وتكريس الإشعاع الدولي**

تتطلب التحولات العالمية مقاربة تشمل الأمن المائي والغذائي والطاقي والبيئة والمخاطر الجيو استراتيجية والرقمية والعلمية الناشئة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص الأمن الاستراتيجي الطاقي، تلتزم الحكومة من خلال هذا البرنامج بتسريع برنامج تطوير الطاقة المتجددة للرفع من حصتها إلى أزيد من 52% من المزيج الطاقي في أفق سنة 2030.

كما نضع ضمن أولوياتها تنزيل عرض المغرب الهيدروجين الأخضر، والتنزيل التدريجي لخارطة طريق البنيات التحتية للغاز.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على ترشيد الطلب المتزايد على الطاقة وعقلنتها من خلال تنزيل تدابير النجاعة الطاقية.

ولتحقيق الأمن الاستراتيجي المائي، تقوم استراتيجية الحكومة على تنويع وتقوية العرض المائي من خلال مضاعفة إنجاز السدود، خاصة في المناطق الجافة، وشبه الجافة والجبلية والواحات، إلى جانب تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر بهدف تعبئة 1.8 مليار متر مكعب في أفق سنة 2031، وكذا إنجاز مشاريع تحويل المياه بين الأحواض والجهات عندما تقتضي الضرورة ذلك دون المساس بالتوازنات المائية للمنطقة المعنية.

ومن أجل ضمان استدامة الأمن المائي، تلتزم الحكومة بإعداد مخطط وطني للماء سيشكل إطارا استراتيجيا لتوجيه السياسات المائية الوطنية على المدى الطويل، وذلك وفق تصور يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية، ويضمن التقائية السياسات العمومية المرتبطة بالماء، والفلاحة، والطاقة، والبيئة وإعداد التراب.

وفيما يخص الأمن الغذائي، سننتقل من الدعم الظرفي إلى التحكم في عوامل الإنتاج ببرنامج السيادة في البذور، يرفع حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% خلال هذه الولاية.

وسنعمل على تأمين المخزونات وتموين السوق، ونضبط صادرات السلاسل الحساسة، وسندعم إعادة تكوين القطيع بتيسير ولوج صغار الكسابة إلى السلالات عالية الإنتاجية، ودعم المحلية وتقوية اليقظة الوبائية والصحية.

وفي مجال السيادة الرقمية، سنضع آليات وطنية مندمجة للأمن السيبراني وحماية البيانات والأنظمة الحيوية، وسنوسع الإنترنت خاصة بالمناطق النائية، وسنعد إطارا للذكاء الاصطناعي آمن ومسؤول، وسنوفر الظروف لجذب الاستثمار مع العمل على دعم المقاولات الناشئة المبتكرة.

وسنعزز السيادة الصناعية وموقع المغرب في سلاسل القيمة وذلك بتفعيل المبادرة الملكية الإفريقية والأطلسية، وتطوير الممرات البحرية واللوجستيكية الطاقية والمهن الجديدة والصناعات منخفضة الكربون.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، سنوفر شروط قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية بتحسين الإطار القانوني والتنافسية والتحفيزات، وسنعمل على تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي، وتسريع المشاريع الموانئية الكبرى والمناطق اللوجستيكية والصناعية المرتبطة بها؛

■ **سابعا: بناء اقتصاد قوي يمول طموحنا الاجتماعي والسيادي**

إن نجاح هذه الأولويات يحتاج إلى نمو ينتج قيمة مضافة عالية وفرص شغل، وسنعمل على توازن أكبر بين الإنتاج والخدمات، وتنويع الاقتصاد وامتلاك التكنولوجيات، والتحويل الطاقي والسيادة الرقمية والعلمية، وتعزيز الصناعة والمنتوج الوطني لتعويض الواردات، وسنقوي الاستثمار في البنيات الأساسية والإستراتيجية الإنتاجية، ونواصل تحديث الفلاحة، ونطلق خارطة سياحية للفترة 2027-2030 لبلوغ 26 مليون سائح بحلول 2030، مع تطوير التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتصاد الرياضة.

كما نستهدف رفع مساهمة القطاع الخاص إلى ثلثي الاستثمار الوطني، بتوطيد دعم ميثاق الاستثمار، وتسريع المشاريع المتعاقد بشأنها، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتيسير التمويل والضمان والصفقات العمومية، وسنعمل مع القطاع

المالي على توسيع التمويلات البنكية وغير البنكية للاستثمار المنتج، والمشاريع الكبرى والابتكار والتصنيع والتصدير، وتعبئة الادخار الوطني، خاصة المؤسساتي، وإنعاش الأسواق المالية وفق التوجيهات الملكية.

ونظرا للدور الجوهري الذي يلعبه القطاع العمومي في تنزيل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة إعادة هيكلة المحفظة العمومية، بما يمكن من معالجة الوضعية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلى هذه الأسس، نتبنى مسارا اقتصاديا إراديا وواقعيا، يستهدف متوسط النمو بنسبة 5% سنويا خلال 2027-2031، وتضخما في حدود 2% سنويا، حماية للقدرة الشرائية والاستقرار، وسنضبط عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي طيلة 2026-2031، وبتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين نجاعة الإنفاق في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، والاستفادة من أثر النمو وزيادة مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية، سنضع المديونية العمومية في مسار تنازلي إلى ما يقارب 62% من الناتج بحلول 2061 (المقصود: 2031).

راه غير ارتكبت خطأ لا شي حد يقول لك راه الانتخابات عاوتاني..

حضرات السيدات والسادة،

إن تنفيذ هاذ البرنامج مسؤولية حكومية، تدعمها رقابة البرلمان وتقييمه ومساهمة القوى الوطنية والإعلام، وستكون حكومتنا في خدمة جميع المغاربة بمختلف فئاتهم واختياراتهم السياسية، لأن الأمانة تتعلق بالوطن كله.

وهنا أؤكد لكم جميعا أنني أمد يدي إلى الأغلبية والمعارضة، والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والمجتمع المدني والحقوقي والإعلامي، وكل الكفاءات الوطنية، كما ألتزم بأن الحوار سيظل مفتوحا للمقترحات الجادة والنقد البناء.

تنلتمس منكم الثقة ديال هاذ المجلس المحترم، هاذ المجلسين المحترمين، وأتطلع إلى تعاونكم من أجل مغرب أكثر عدلا وفرصا وتماسكا وإشعاعا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس مجلس النواب:</u>

شكرا السيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

شكرا للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

شكرا للسيدات والسادة الوزراء المحترمين.

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين.

رفعت الجلسة.

والسلام عليكم.